

حقوق الملكية الفكرية

Intellectual property rights

الدكتور محمد علي المليجي

كلية القانون – القانون الخاص

- المخرجات المتوقعة من الدرس
- المقدمة
- نبذة تاريخية عن حقوق الملكية الفكرية.
- العلامات التجارية.



المخرجات المتوقعة من الدرس

■ بعد إتمام هذا المقرر يتوقع من الطاب أن يكون قادراً:

1- التعرف على تاريخ حقوق الملكية في العالم.

2- دراسة حالات الملكية الفكرية.

3- التعرف على ماهية العلامة التجارية.

4- آلية تسجيل العلامة التجارية.

- الملكية الفكرية هي فئة من الممتلكات التي تتضمن الإبداعات غير الملموسة للعقل البشري. تعترف بعض الدول بالعديد من أنواع الملكية الفكرية أكثر من غيرها. الأنواع الأكثر شهرة هي حقوق النشر، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية. وُجدت السلائف المبكرة لبعض أنواع الملكية الفكرية في بعض المجتمعات مثل روما القديمة، لكن المفهوم الحديث للملكية الفكرية تطور في إنجلترا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. بدأ استخدام مصطلح «الملكية الفكرية» في القرن التاسع عشر، على الرغم من أن الملكية الفكرية لم تصبح شائعة في غالبية النظم القانونية في العالم حتى نهاية القرن العشرين.

- الغرض الرئيسي من قانون الملكية الفكرية هو تشجيع إنشاء مجموعة واسعة من السلع الفكرية. من أجل تحقيق ذلك، يمنح القانون حقوق ملكية الأفراد والشركات للمعلومات والسلع الفكرية التي ينشئونها، والتي تكون عادةً لفترة زمنية محدودة. يعطي هذا حافزًا اقتصاديًا من أجل إنشائها، بسبب إتاحتها الاستفادة من المعلومات والسلع الفكرية لمن أنشأها. من المتوقع أن تحفز هذه الحوافز الاقتصادية الابتكار وتسهم في التقدم التكنولوجي للبلدان الذي يعتمد على مدى الحماية الممنوحة للمبتكرين.



- تواجه الطبيعة غير الملموسة للملكية الفكرية صعوبات في حمايتها عند المقارنة بالملكية التقليدية مثل الأرض أو البضائع. على عكس الملكية التقليدية، فإن الملكية الفكرية «غير قابلة للتجزئة»، إذ يمكن لعدد غير محدود من الأشخاص «استهلاك» السلعة الفكرية دون استنزافها. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الاستثمارات في السلع الفكرية من مشاكل الاستيلاء: يمكن لمالك الأرض أن يحيط أرضه بسياج قوي بالإضافة إلى توظيف حراس مسلحين من أجل حمايتها.
- لكن منتج المعلومات أو الأدب لا يمكنه عادةً فعل الكثير من أجل منع المشتري الأول من نسخها وبيعها بسعر أقل. إن الموازنة بين الحقوق لتكون قوية بما يكفي من أجل تشجيع إنشاء السلع الفكرية ولكن غير قوية لدرجة منع الاستخدام الواسع للبضائع هي محور التركيز الأساسي لقانون الملكية الفكرية الحديث.

- يُنظر إلى قانون الاحتكارات (1624) والنظام الأساسي البريطاني في موقعة آن (1710) على أنهما أصل قانون براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر على التوالي، ما يرسخ مفهوم الملكية الفكرية بحزم.
- كان مصطلح «الملكية الأدبية» المصطلح المستخدم غالبًا في المناقشات القانونية البريطانية في ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته حول مدى تمتع مؤلفي المصنفات وناشريها بحقوق مستمدة من القانون العام للملكية (ميلر مقابل تايلور (1769)، هنتون مقابل دونالدسون (1773)، دونالدسون مقابل بيكيت (1774)).

- يعود أول استخدام معروف لمصطلح الملكية الفكرية إلى ذلك الوقت، عندما استخدمت مقالة نُشرت في مجلة المراجعة الشهرية في عام 1769 هذه العبارة. يعود أول مثال واضح للاستخدام الحديث إلى عام 1808، عندما استُخدم عنوانًا في مجموعة من المقالات.
- استُخدم المكافئ الألماني مع تأسيس الاتحاد الشمالي الألماني الذي منح دستوره سلطة تشريعية على حماية الملكية الفكرية للاتحاد. عندما اندمجت الأمانتان الإداريتان اللتان أنشأتها اتفاقية باريس (1883) واتفاقية برن (1886) في عام 1893، كان مقرّهما في برن، واعتمدتا أيضًا مصطلح الملكية الفكرية في عنوانهما المشترك الجديد، المكتبان الدوليان المتحدان من أجل حماية ملكية الممتلكات الفكرية.

تاريخ الملكية الفكرية

انتقلت المنظمة لاحقًا إلى جنيف في عام 1960، ونجحت في عام 1967 بتأسيس المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) بموجب معاهدة بصفتها وكالة تابعة للأمم المتحدة. وفقًا للباحث القانوني مارك ليملي، ففي هذه المرحلة فقط بدأ استخدام المصطلح بالفعل في الولايات المتحدة (التي لم تكن طرفًا في اتفاقية برن)، ولم يدخل الاستخدام الشائع هناك حتى إقرار قانون «بايه دول» في عام 1980.



- «لا يبدأ تاريخ براءات الاختراع بالاختراعات، بل بالتبرعات الملكية التي قدمتها الملكة إليزابيث الأولى (1558-1603) للامتيازات الاحتكارية... ومع ذلك، بعد 200 عام تقريباً من نهاية عهد إليزابيث، أصبحت البراءة تمثل حقاً قانونياً يحصل عليه المخترع يوفر سيطرة حصرية على إنتاج اختراعه الميكانيكي أو العلمي وبيعه... [ما يدل على] تطور براءات الاختراع من الامتياز الملكي إلى مبدأ القانون العام».



- يمكن العثور على المصطلح في حكم محكمة ماساتشوستس في أكتوبر 1845 في قضية براءة الاختراع دافول وآخرون مقابل براون، التي كتب فيها القاضي تشارلز ل. وودبري أنه «بهذه الطريقة فقط يمكننا حماية الملكية الفكرية، فإن أذهان العقل والإنتاج والمصالح هي ملك للرجل... مثل القمح الذي يزرعه، أو القطعان التي يرعاها». يعود التصريح «الاكتشافات هي.. ملكية» إلى وقت مبكر. ينص القسم 1 من القانون الفرنسي لعام 1791 على أن «جميع الاكتشافات الجديدة هي ملك للمؤلف؛ ومن أجل ضمان طمأنة المخترع والتمتع المؤقت باكتشافه، تُسلّم له براءة اختراع لمدة خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة». في أوروبا، ذكر المؤلف الفرنسي إيه. نيون الملكية الفكرية في حقوقه المدنية للمؤلفين والفنانين والمخترعين، التي نُشرت في عام 1846.

حتى وقت قريب، كان الغرض من قانون الملكية الفكرية هو توفير أقل قدر ممكن من الحماية من أجل تشجيع الابتكار. ومن الناحية التاريخية، لم تُمنح إلا عندما كان ذلك ضروريًا من أجل تشجيع الاختراعات، وكانت محدودة في الوقت والنطاق. يرجع ذلك أساسًا إلى المعرفة التي يُنظر إليها تقليديًا على أنها مصلحة عامة، من أجل السماح بنشرها وتحسينها على نطاق واسع.

يمكن تقفي أصل المفهوم تاريخيًا إلى فترات أقدم من ذلك. إذ تضم الهالاخاه (الشريعة اليهودية) عدة اعتبارات تشبه لوازِمها تلك المتعلقة بقوانين الملكية الفكرية المعاصرة، على الرغم من غياب فكرة الإبداع الفكري باعتباره ملكية بحد ذاتها—ومن أشهر الأمثلة يُذكر قانون هاساغات غيفول (المنافسة غير العادلة) الذي استُخدم في القرن السادس عشر لتبرير حقوق الملكية للناس (وليس للمؤلف) على المدى القصير فحسب.

في العام 500 قبل الميلاد، عرضت حكومة ولاية سيباريس الإغريقية منح براءة اختراع لمدة عام واحد «لأي شخص يكتشف أي ممارسة جديدة في مجال الرفاهية».

ووفقًا لما ذكره جان-فريدريك موران، «يشهد نظام الملكية الفكرية العالمي حاليًا تحولًا نمطيًا». ومصادق ذلك، حتى أوائل

العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان نظام الملكية الفكرية العالمي محكومًا بغالبه بمستويات رفيعة من معايير الحماية

التي تعكس روح قوانين الملكية الفكرية في أوروبا أو الولايات المتحدة، مع رؤية تدعم التطبيق الموحد لهذه المعايير على جميع

البلدان، وفي شتى الميادين، دون كثير اعتبارٍ للقيم الاجتماعية، أو الثقافية، أو البيئية، أو للمستوى المحلي للتنمية الاقتصادية.

يرى موران أن «الخطاب الناشئ لنظام الملكية الفكرية العالمي يدعو إلى تبني مزيدٍ من المرونة في السياسة، وزيادة فرص

إتاحة الوصول إلى المعرفة، لا سيما في سياق البلدان النامية».

آثار الهبة في الفقه الإسلامي

في حقيقة الأمر، في العام 2007 اعتمدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أجندة التنمية، وهي مجموعة تضم 45 توصية لتكثيف نشاطات المنظمة العالمية للملكية الفكرية مع الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، وتهدف إلى الحد من التجاوزات، وخصوصًا ما يتعلق منها بمسائل إتاحة الأدوية للمرضى، ووصول مستخدمي الإنترنت إلى المعلومات، وإتاحة البذور للمزارعين، ووصول المبرمجين إلى النص المصدري، ووصول الطلاب إلى المقالات العلمية. وبالرغم من ذلك، فإن نتائج هذا التحول في النموذج النمطي لم تظهر بعد في إصلاحات قانونية ملموسة على المستوى الدولي.



- وبصورة مشابهة، انطلاقاً من الأسباب المذكورة آنفاً فإن قضايا حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تشرط على أعضاء منظمة التجارة العالمية وضع الحد الأدنى من المعايير للحماية القانونية، ولكن هدفها المتمثل في تطبيق قانون حماية «واحد يصلح للجميع» للملكية الفكرية قد لقي انتقادات فيما يتعلق بالاختلافات في مستوى التنمية في البلدان. وعلى الرغم من الخلافات، فقد استدمجت الاتفاقية حقوق الملكية الفكرية في نظام التجارة العالمي لأول مرة في العام 1995 على نطاق واسع، وبقيت سارية باعتبارها الاتفاقية الدولية الأكثر شمولاً

- تمنح حقوق النشر صانع المحتوى الأصلي الحقوق الحصرية لعمله، ويسري ذلك لفترة محدودة. قد تنطبق حقوق النشر على طيف واسع من الأشكال أو «الأعمال» الإبداعية، والفكرية، والفنية. لا تشمل حقوق النشر الأفكار والمعلومات بذاتها، إنما الهيئة أو الشكل الذي يعبر عنها.

أولاً- حقوق التصميم الصناعي

- حقوق التصميم الصناعي (يُسمى أحياناً «حق التصميم» أو براءة اختراع التصميم)، هي ما يحفظ حقوق التصميم المرئي للمنتجات التي قد لا تكون نافعة بشكل بحت. يضم التصميم الصناعي عملية خلق الشكل، أو الهيئة، أو تركيبة النمط أو مزيج الألوان، أو الخلط بين النمط والألوان في شكل ثلاثي الأبعاد ذي قيمة جمالية.

- قد يكون التصميم الصناعي نموذجًا ثنائي الأبعاد أو ثلاثي الأبعاد يُستخدم لصنع منتج، أو سلعة أساسية صناعية، أو حرفة يدوية. بالمُجمل، فالتصميم الصناعي هو ما يمنح المنتج جاذبيته، وتبعًا لذلك، فإنه يرفع من القيمة التجارية للبضاعة.

ثانيًا ضروب النباتات

- حقوق مربّي النباتات أو حقوق الضروب النباتية، هي حقوق الاستخدام التجاري لضرب جديد من النبات. من جملة العوامل التي يجب توقُّعها، ينبغي أن يكون الضرب جديدًا ومميزًا ليستحق التسجيل والبتّ في تقييم مواد تكاثر الضرب النباتي.



ثالثاً- اللباس التجاري:

اللباس التجاري، هو مصطلح قانوني خاص يشير على العموم إلى خصائص المظهر المرئي والجمالي للمنتج أو تغليفه (وقد يشمل حتى تصميم المبنى) والتي تدل جميعها المستهلكين على مصدر المنتج.

رابعاً- أسرار المهنة: يُشير سر المهنة إلى صيغة، أو ممارسة، أو عملية، أو تصميم، أو أداة، أو نمط، أو مجموعة معلومات غير معروفة على نطاق واسع أو يصعب التأكد منها بصورة معقولة، والتي تمكّن الأعمال التجارية من الانفراد بميزة اقتصادية يتفوقون بها على المنافسين والعملاء. ليس ثمة حماية حكومية رسمية تشمل سر المهنة؛ وهكذا ينبغي على كل شركة تجارية اتباع إجراءات خاصة لحماية أسرارها التجارية (على سبيل المثال، تُعتبر تركيبة مشروبات كوكاكولا الغازية سرّاً تجارياً للشركة).

- العَلَامَةُ التِّجَارِيَّةُ الْمُسَجَّلَةُ هي علامة مميزة أو مؤشر يستخدمه فرد أو منظمة أعمال، أو أي كيان قانوني آخر للدلالة على أن المنتجات أو الخدمات المقدمة للمستهلك والتي تظهر عليها العلامة التجارية تنشأ من مصدر وحيد، ولتمييز منتجاتها أو خدماتها عن منتجات وخدمات الآخرين.
- العلامة التجارية عادة ما تكون كلمة، أو اسم، أو عبارة، أو شعار، أو رمز، أو تصميم، أو صورة أو بعض هذه العناصر مجتمعة. إلا أن هنالك بعض العناصر غير التقليدية التي يمكن أن تتكون منها العلامة التجارية مثل تلك التي تعتمد على لون أو رائحة (مثل اللون البرتقالي لمقصات fiskars) أو صوت (مثل نغمة نوكيا)

أُقرّ أول قانون تشريعي يتعلق بالعلامات التجارية، في عام 1266 في عهد الملك هنري الثالث، إذ طُلب من جميع الخبازين استخدام علامة مميزة للخبز الذي يبيعونه. ظهرت أولى قوانين العلامات التجارية الحديثة في نهايات القرن التاسع عشر. اعتمد في فرنسا أول نظام شامل للعلامات التجارية في العالم في عام 1857. غيّر قانون العلامات التجارية لعام 1938 في المملكة المتحدة النظام، إذ سُمح بالتسجيل بناءً على «نية الاستخدام»، من خلال إنشاء عملية قائمة على الاختبار، ووضع نظام نشر لتطبيقها. احتوى قانون عام 1938، الذي كان بمثابة نموذج للتشريعات المشابهة في أماكن أخرى، على مفاهيم جديدة مثل «العلامات التجارية المترابطة»، والموافقة لاستخدام النظام، ونظام علامات دفاعي ونظام الحقوق غير المطالب بها.

يمكن استخدام كل من الرموز TM (رمز للعلامات التجارية) و ® (رمز العلامات التجارية المسجلة) للإشارة إلى العلامات التجارية؛ يمكن أن يستخدم الرمز الأخير، مالك العلامة التجارية التي سُجّلت فحسب.

استخدام العلامة التجارية: تحدد العلامة التجارية من هو مالك العلامة التجارية لمنتج أو خدمة معينة. يمكن أن تُستخدم العلامة التجارية من قبل أشخاص آخرين بموجب اتفاقيات ترخيص؛ على سبيل المثال، حصلت شركة باليلاند على ترخيص لإنتاج تماثيل سميرف؛ واشترت مجموعة ليغو ترخيصًا من شركة لوكاس فيلم كي تتمكن من إطلاق لعبة ليغو ستار وورز؛ وتي تي تويز هي شركة مرخصة لتصنيع السيارات المتماثلة للأطفال. يسمى الاستخدام غير المرخص للعلامة التجارية من خلال إنتاج وتجارة سلع استهلاكية مزيفة، بقرصنة العلامات التجارية

- يمكن أن ينفذ مالك العلامة التجارية إجراءات قانونية ضد انتهاك حقوق العلامة التجارية. تطلب معظم الدول تسجيلًا رسميًا للعلامة التجارية، على اعتباره شرطًا سابقًا لتنفيذ هذا النوع من الإجراءات القانونية. تعترف الولايات المتحدة وكندا والعديد من البلدان الأخرى بالقانون العام لحقوق العلامات التجارية، الذي يسمح بإمكانية اتخاذ إجراءات لحماية علامة تجارية غير مسجلة إذا استُخدمت. مع ذلك، فإن القانون العام للعلامات التجارية يُقدم عمومًا لمالكها، حماية قانونية أقل من العلامات التجارية المسجلة.

TM

التسمية والرموز في العلامة التجارية

يمكن الإشارة إلى العلامة التجارية بالرموز التالية:

رمز العلامة التجارية ("الحرفان " TM" مطبوعان بخط مرتفع، هما رمز العلامة التجارية غير المسجلة، وهي علامة

تستخدم للترويج أو العلامة التجارية للسلع)

SM ("الحرفان " SM" مطبوعان بخط مرتفع، هما رمز علامة خدمة غير مسجلة، وهي علامة تستخدم للترويج لخدمات

العلامة التجارية)



التسمية والرموز في العلامة التجارية

® (حرف " R" محاطاً بدائرة، دلالة على العلامة التجارية المسجلة)

تمثل الرموز الثلاثة المرتبطة بالعلامات التجارية حالة العلامة وبالتالي مستوى حمايتها. بينما يمكن استخدام TM مع أي استخدام في القانون العام للعلامة، لا يجوز استخدام ® إلا من طرف مالك العلامة بعد التسجيل لدى السلطة الوطنية ذات الصلة، مثل مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية USPTO أو (PTO) أو مكتب براءات الاختراع الهندي IPO الطريقة الصحيحة لعرض أي من الرمزين هي طباعة أو كتابة العلامة مباشرة بأسلوب مرتفع.

TM

- عادةً ما تكون العلامة التجارية اسماً أو كلمةً أو عبارةً أو شعاراً أو رمزاً أو تصميمًا أو صورةً أو مزيج من هذه العناصر. هناك أيضًا مجموعة من العلامات التجارية غير التقليدية التي تشتمل على علامات لا تندرج ضمن هذه الفئات القياسية، مثل تلك المستندة إلى الألوان أو الروائح أو الأصوات (مثل صوت الجرس). غالبًا ما تُرفض العلامات التجارية التي تعتبر مسيئة وفقًا لقانون العلامات التجارية الخاص بالدولة.
- يُستخدم مصطلح "العلامة التجارية" أيضًا بشكل غير رسمي للإشارة إلى أي سمة مميزة يمكن من خلالها التعرف على الفرد بسهولة، مثل الخصائص المعروفة للمشاهير. عندما تستخدم علامة تجارية للخدمات بدلاً من المنتجات، فقد يطلق عليها أحيانًا اسم علامة الخدمة، لا سيما في قانون العلامات التجارية للولايات المتحدة.

وظائف العلامة التجارية

- الوظيفة الأساسية للعلامة التجارية هي تحديد مصدر أو المنشأ الحصري للمنتجات أو الخدمات، بحيث تشير العلامة التجارية إلى المصدر أو تعمل بمثابة علامة منشأ. بمعنى آخر، تفيد العلامات التجارية في تحديد كيان معين كمصدر للسلع أو الخدمات. ويُعرف استخدام العلامة التجارية بهذه الطريقة باسم استخدام العلامة التجارية. وتترتب على العلامة التجارية المسجلة حقوق حصرية معينة. لا تُستخدم العلامات التجارية من جانب الشركات فحسب، بل تستخدمها المنظمات غير التجارية والأديان أيضاً لحماية هويتها وشهرتها والسمعة الطيبة المرتبطة بأسمائها.



- تنشأ حقوق العلامة التجارية عمومًا من استخدام تلك العلامة بخصوص منتجات أو خدمات معينة، أو للحفاظ على حقوق حصرية عليها، بافتراض عدم وجود اعتراضات أخرى على العلامة التجارية.
- صنف تصنيف نيس الدولي للسلع والخدمات المختلفة إلى 45 فئة للعلامات التجارية (من 1 إلى 34 تشمل السلع، ومن 35 إلى 45 تشمل الخدمات). الفكرة وراء هذا النظام هي تحديد وتقييد امتداد حق الملكية الفكرية عن طريق تحديد السلع أو الخدمات التي تغطيها العلامة، وتوحيد أنظمة التصنيف حول العالم.

- في المعاهدات الخاصة بالعلامات التجارية، يُذكر عادة أن الحدادين الذين صنعوا السيوف في الإمبراطورية الرومانية يُعتبرون أول من استخدم العلامات التجارية. ومن العلامات التجارية البارزة الأخرى التي لا تزال مستخدمة منذ فترة طويلة علامة ستيفل أرتوا، حيث تدّعي شركة ستيفل أرتوا استخدام علامتها منذ عام 1366، و"لوفينبراو"، حيث تدّعي الشركة استخدام علامة الأسد الخاصة بها منذ عام 1383. أما أول تشريع للعلامات التجارية فقد أصدره برلمان إنجلترا في عهد الملك هنري الثالث عام 1266، والذي ألزم جميع الخبازين باستخدام علامة مميزة للخبز الذي يبيعونه.

- ظهرت أولى قوانين العلامات التجارية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر. في فرنسا، اعتمد أول نظام شامل للعلامات التجارية في العالم عام 1857 بإدراجه ضمن "قانون التصنيع وعلامات البضائع". وفي بريطانيا، اعتبر قانونُ علامات السلع لعام 1862 أن تقليد علامة تجارية لشخص آخر "بنيةً وقصد الاحتيال أو تمكين الغير من الاحتيال" جريمةً جنائية. وقد سمح إصدار وتمرير قانون تسجيل العلامات التجارية لعام 1875 بالتسجيل الرسمي للعلامات التجارية في مكتب براءات الاختراع في المملكة المتحدة لأول مرة. واعتبر التسجيل دليلاً للوهلة الأولى على ملكية العلامة التجارية، وبدأ تسجيل العلامات في 1 يناير/كانون الثاني 1876.



- وعرّف قانون 1875 العلامة التجارية القابلة للتسجيل بأنها جهاز أو علامة، أو اسم فرد أو شركة مطبوع بطريقة معينة ومميزة؛ أو توقيع مكتوب أو نسخة من توقيع مكتوب لفرد أو شركة؛ أو علامة أو تذكرة مميزة.
- في الولايات المتحدة، حاول الكونغرس لأول مرة إنشاء نظام فيدرالي/اتحادي للعلامات التجارية عام 1870. وكان يفترض أن يمارس هذا القانون صلاحيات الكونغرس بموجب بند حقوق المؤلف. ومع ذلك، ألغت المحكمة العليا قانون 1870 في قضايا العلامات التجارية في وقت لاحق من العقد. في عام 1881، أقر الكونغرس قانونًا جديدًا للعلامات التجارية، وهذه المرة وفقًا لصلاحياته بموجب بند التجارة. ثم راجع الكونغرس قانون العلامات التجارية ونقّحه عام 1905. وبموجب قانون لانهام لعام 1946 جرى تحديث القانون وأصبح، مع العديد من التعديلات، القانون الفيدرالي/الاتحادي الأساسي للعلامات التجارية.

- وقد أنشأ قانون العلامات التجارية لعام 1938 في المملكة المتحدة أول نظام تسجيل قائم على مبدأ "النية في الاستخدام". كما أنشأ القانون أيضاً إجراءً لنشر الطلبات ووسع حقوق صاحب العلامة التجارية لتشمل منع استخدام العلامة التجارية حتى في الحالات التي من غير المحتمل أن يحدث فيها لبس. وخدم هذا القانون كنموذج لتشريعات مشابهة في أماكن أخرى.



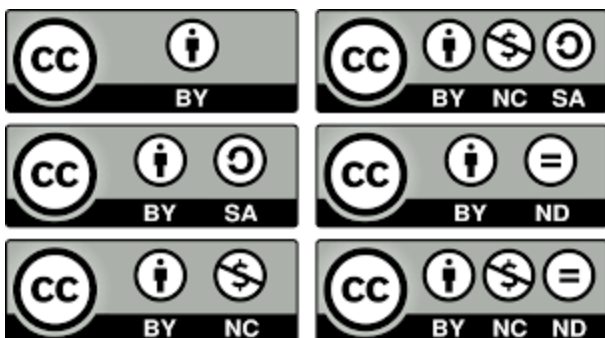
أقدم العلامات التجارية المسجلة في التاريخ

ثمة جهات عديدة تتدعي أنها أصحاب العلامة التجارية المسجلة الأقدم، والمذكورة أدناه:

- أستراليا: كانت معظم الشركات الكبرى والمهمة تستخدم العلامات التجارية بالفعل في منتصف القرن التاسع عشر، وبينما استندت أستراليا في قانون براءات الاختراع إلى النظام القانوني البريطاني، كانت مقاطعة جنوب أستراليا آنذاك (1863)، ومستعمرات كوينزلاند وتسمانيا (1864)، ونيو ساوث ويلز (1895) وفيكتوريا (1876) وأستراليا الغربية (في 1885) قد سنّت قوانين لحماية العلامات التجارية قبل بريطانيا بفترة طويلة. وهكذا، كان بنك نيو ساوث ويلز قد سجل شعاره عام 1850 تقريباً، وكانت شركات مثل شركة تسمانيا للمربيّات والفاكهة المحفوظة تمتلك علامة تجارية في عام 1878.

أقدم العلامات التجارية المسجلة في التاريخ

بعد اتحاد استراليا، أنشئ سجل الكومنولث للعلامات التجارية في 2 يوليو/تموز 1906، وافتُتح مكتب العلامات التجارية في ملبورن، وتم تقديم أكثر من 750 طلبًا في ذلك التاريخ. كان المنتج PEPS وهو دواءٌ لعلاج السعال والزكام والتهاب الشعب الهوائية، "دواء رائع للتنفس بشكل أقرص قابلة للذوبان"، هو أولى هذه العلامات التجارية الفيدرالية، الذي سجلها تشارلز إدوارد فولفورد؛ وهو مستطيل مستدير مصمم على شكل علبة. وقد احتوى الشكل على كلمة PEPS إلى جانب عبارة وصفية تنص "للسعال، الزكام والتهاب الشعب الهوائية".



أقدم العلامات التجارية المسجلة في التاريخ

- المملكة المتحدة: 1876 – كان ملصق مصنع شركة باس للجنة الذي يتضمن شعار المثلث لبيرة أيل هو أول علامة تجارية تُسجل بموجب قانون تسجيل العلامات التجارية لعام 1875.
- الولايات المتحدة: هناك على الأقل ادّعاءان:
- علامة تصميم مع نسر وشريط وعبارة اقتصادي، جميل، ودائم كانت أول علامة تجارية مسجلة، قدّمتها شركة أفريل للدهانات الكيميائية في 30 أغسطس 1870 بموجب قانون العلامات التجارية لعام 1870. ومع ذلك، في قضايا العلامات التجارية، 100 (1879) U.S. 82، قضت المحكمة العليا الأمريكية بعدم دستورية قانون 1870



أقدم العلامات التجارية المسجلة في التاريخ

- أقدم علامة تجارية مسجلة في الولايات المتحدة لا تزال قيد الاستخدام هي العلامة التجارية رقم 11210، وهي تصوير لشخصية شمشون التوراتية وهو يصارع أسدًا، سجّلتها في الولايات المتحدة شركة جي بي تولمان J.P. Tolman Company في 27 مايو 1884 (الآن شركة شمشون لتقنيات الحبال)، وهي شركة لصنع الحبال.
- ألمانيا: سجّلت شركة كروب للصلب ثلاث إطارات لعجلات قطار غير ملحومة، والتي توضع فوق بعضها البعض، كعلامة تجارية لها في عام 1875، بموجب قانون حماية العلامات التجارية الألماني لعام 1874. لم تنكسر إطارات عجلة القطار غير الملحومة على عكس الإطارات الحديدية ذات اللحام، وقد حصلت شركة كروب على براءة اختراع في بروسيا عام 1853

مصطلحات العلامات التجارية

- تُستخدم أحياناً مصطلحات مثل "العلامة"، و"الماركة التجارية" و"الشعار" بالتبادل مع "العلامة التجارية". ومع ذلك، فإن "العلامة التجارية" تشمل أيضاً أي جهاز أو علامة أو اسم تجاري أو ملصق أو توقيع أو كلمة أو حرف أو رقم أو شكل من أشكال السلع أو التغليف أو لون أو مزيج من الألوان أو رائحة أو صوت أو حركة أو أي مزيج من هذه الأشياء التي يمكن أن تميّز السلع والخدمات الخاصة بشركة معينة عن سلع أو خدمات الشركات الأخرى. يجب أن تكون قابلة للتمثيل رسومياً ويجب أن تُطبق على السلع أو الخدمات التي سجّلت هذه العلامة لها.



- تشمل الأنواع المتخصصة من العلامات التجارية علامات التصديق والعلامات التجارية الجماعية والعلامات التجارية الدفاعية. تُعرف أحيانًا العلامة التجارية المستخدمة بشكل شائع لوصف منتج أو خدمة (بدلاً من تمييز المنتج أو الخدمات عن تلك الخاصة بأطراف ثالثة) بالعلامة التجارية العامة. إذا أصبحت هذه العلامة مرادفة لهذا المنتج أو الخدمة إلى الحد الذي لم يعد بإمكان مالك العلامة التجارية إنفاذ حقوق الملكية الخاصة به، تصبح العلامة عامة. "شكل العلامة التجارية" هو مصطلح غير رسمي لمظهر مميز لفنان أو مؤدّي أو شخصية من نوع ما. وهو عادةً لا يتمتع بالحماية القانونية للعلامة التجارية ولا يُستخدم المصطلح في قانون العلامات التجارية.

تعتبر بعض القوانين العلامة التجارية شكلاً من أشكال الملكية. ويمكن إنشاء حقوق الملكية المتعلقة بعلامة تجارية من خلال الاستخدام الفعلي لتلك العلامة التجارية في السوق أو من خلال تسجيل العلامة لدى مكتب العلامات التجارية ذي الصلة (أو "سجل العلامات التجارية") في ولاية قضائية معينة. في بعض الولايات القضائية، يمكن تأسيس وإثبات حقوق العلامات التجارية من خلال أي من الطريقتين أو كليهما. بعض الولايات القضائية لا تعترف عمومًا بحقوق العلامات التجارية التي تنشأ فقط من خلال الاستخدام. إذا لم يكن لدى مالكي العلامات التجارية تسجيلات لعلاماتهم في تلك الولايات القضائية، فقد تكون قدرتهم على فرض حقوقهم من خلال إجراءات التعدي على العلامات التجارية محدودة. في حالات النزاع، يُشار غالبًا إلى هذا التباين في الحقوق بـ "الأسبقية في التسجيل" (أي التسجيل) على عكس "الأسبقية في الاستخدام".

تقدم بعض الدول، مثل ألمانيا، عددًا محدودًا من حقوق القانون العام للعلامات غير المسجلة، حيث يجب أن تحتل السلع أو الخدمات مكانة عالية الأهمية في السوق للحصول على الحماية — حيث يمكن أن تكون هذه الحصة 40% أو أكثر من حصة السوق للمبيعات في فئة معينة من السلع أو الخدمات.

في الولايات المتحدة، تتضمن عملية التسجيل عدة خطوات. أولاً، يقدم مالك العلامة التجارية طلبًا لمكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي لتسجيل العلامة التجارية. بعد حوالي ثلاثة أشهر من تقديمه، يراجع الطلب محامي فحص في مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي. يتحقق محامي الفحص من الامتثال لقواعد دليل إجراءات فحص العلامات التجارية.

تتضمن هذه المراجعة أمورًا ومسائل إجرائية مثل التأكد من تحديد السلع أو الخدمات الخاصة بالمتقدم بشكل صحيح. كما تتضمن أمورًا أكثر جوهرية وموضوعية مثل التأكد من أن العلامة الخاصة بالمتقدم ليست مجرد علامة وصفية أو من المحتمل أن تسبب لبسًا وخطأً مع علامة موجودة مسبقًا أو مسجلة. وفي حال تعارض الطلب مع أي متطلبات أو شرط من الشروط، يقوم محامي الفحص بإجراء مكتبي يطلب من مقدم الطلب معالجة بعض القضايا أو الرفض قبل تسجيل العلامة. إذا وافق المحامي الفاحص على الطلب، سيتم "نشره للاعتراض". خلال هذه الفترة التي تستمر 30 يومًا، يجوز للأطراف الثالثة التي قد تتأثر بتسجيل العلامة التجارية أن تتقدم بدعوى اعتراض لوقف تسجيل العلامة. إذا قُدم اعتراض، فإنه يرفع قضية أمام مجلس محاكمة واستئناف العلامات التجارية لتحديد مدى صحة أسباب الاعتراض وكذلك قدرة مقدم الطلب على تسجيل العلامة محل الاعتراض. وأخيرًا، إذا لم يعترض أي طرف ثالث على تسجيل العلامة خلال فترة الاعتراض أو أن يتم البت في الاعتراض لصالح مقدم الطلب، تُسجل العلامة في الوقت المناسب.

تسجيل العلامة التجارية

أما خارج الولايات المتحدة، تكون عملية التسجيل مشابهة إلى حد كبير لتلك المتبعة في الولايات المتحدة، باستثناء واحدٍ ملحوظ في العديد من البلدان: يتم التسجيل قبل إجراءات الاعتراض. بمعنى آخر، بمجرد أن يراجع الفاحص الطلب ويتبين أنه يستحق التسجيل، يتم إصدار شهادة التسجيل شريطة أن تكون العلامة مفتوحة وقابلة للاعتراض. وتتباين المدة الإجمالية لعملية تسجيل العلامة التجارية بشكل كبير بين الولايات القضائية كل على حدة، حيث تتراوح بين شهرين إلى 24 شهرًا.

- 1- الملكية الفكرية هي فئة من الممتلكات التي تتضمن الإبداعات غير الملموسة للعقل البشري.
- 2- تواجه الطبيعة غير الملموسة للملكية الفكرية صعوبات في حمايتها عند المقارنة بالملكية التقليدية مثل الأرض أو البضائع.
- 3- ليس من الضروري توكيل محامي في أمريكا عند تسجيل علامة تجارية
- 4- الرمز TM يعني ان العلامة التجارية مسجلة ومحمية

| عنوان الفيديو | الرابط |
|------------------|---|
| الملكية الفكرية | https://www.youtube.com/watch?v=04cWvhUfSDc |
| العلامة التجارية | https://www.youtube.com/watch?v=NnOOc6Z9E1w |
| | |
| | |

■ القانون التجاري الدكتوراة صفاء أوتاني.

شكرا لكم